

الإقليم يختنق بالمكبات العشوائية

أعطونا ملايين الدولارات». وأضاف «الدولة تركتنا واهتمت بمشكلة بيروت وضواحيها فقط، والأحزاب السياسية مسؤولة عن هذا الوضع». ولفت إلى أنه منذ بداية الأزمة في الإقليم «نسعى كبلديات إلى حل هذه الأزمة، وتواصلنا عدة مرات مع رئيس الحكومة ومع الأحزاب السياسية لإيجاد حل، ولكننا لم نتلق أية مساعدة في هذا الموضوع، فبقى الموضوع على عاتقنا»، وأضاف: «نحن كاتحاد بلديات الإقليم الشمالي نقوم باجتماعات دورية ونسعى لحل الأزمة بطريقة صحية وسليمة». الرجل وبلديته يحاولان، كما يقول، في النهاية، أين ستذهب النفايات؟

في الوضع الحالي، النفايات ترتفع، الناس تتملل من البلديات، والبلديات تتملل من الدولة. في محاولة للتوضيح، يشير رئيس بلدية برج، نشات حمية إلى «أننا اقترحنا إقامة معمل فرز في منطقة الإقليم ولكن لم نكن متفقين بعد على المكان، نظراً لعدة عراقيل، إما من قبل الدولة أو من قبل الأهالي». في بلدية برج يقولون إنهم قدموا الاقتراحات بدورهم: «في آخر اجتماع لاتحاد بلديات الإقليم الشمالي، توصلنا إلى اقتراح تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقسام، وإقامة معمل فرز في كل منها، لكننا لم نتفق على المكان ولا على الكلفة، فنحن كبلديات نستنزف مالياً والعروضات التي تاتينا عالية الكلفة، ولا نستطيع تحملها». وطالب حمية الدولة والأحزاب السياسية بالتحرك لحل هذا الموضوع «فنحن كإقليم تحملنا الكثير من الملوثات، ويجب على الدولة حل مشكلتنا، أقله بشكل مؤقت». وأكد على «أن فكرة المطمر مرفوضة وإن اضطررنا سننزل إلى الشارع». في انتظار «النزول» العتيد، النفايات ترتفع، وتسبقها رائحة البلاد، التي وصلت إلى السماء.



من الاحتجاجات على مطمر الناعمة قبل إقفاله (هيثم الموسوي)

الدولة تلعب لعبة القرد الثلاثة: لا ترى ولا تسمع ولا تتدخل

عزيمة الناس تخور بحثاً عن «أي حل» للمشكلة. في 17/3/2016 أصدر مجلس الوزراء مذكرة نصت على أن «يحدد مركز المعالجة والمطر الصحي في منطقتي الشوف وعاليه في مرحلة لاحقة بالتشاور مع البلديات المعنية»، وتضمنت المذكرة «تخصيص 50 مليون دولار أميركي لتغطية مشاريع انمائية في البلدات المحيطة لكل من مطمر قضاني عاليه والشوف ومطمر مفرق تل غريز». رئيس بلدية بعاصير، أمين القعقور، يؤكد «أننا لن نساوم ولن نقبل بموضوع المطمر حتى وإن

مطمر الكوستا برفا وبرج حمود، وتركت الإقليم لبلدياته التي لجأت إلى مكبات عشوائية أو اختارت حلولاً أخرى لا تقل عشوائية، إما طمراً أو حرقاً. في بعاصير، مثلاً، تجمع البلدية النفايات وطمرها في أرض مشاع وسط البلدة. في المنتصف تماماً، وفي برج، لا شيء يختلف. وفي الجية، خصصت البلدية مكباً عشوائياً في «وادي المعنية»، في أرض تملكها على طرف البلد. صار المكب جبلاً ضخماً، بعيداً عن أنظار الناس، لكن أثره قريب جداً.

مصادر أهلية متابعه للملف أكدت لـ«الأخبار» أن الدولة، بإهمالها الأمر، تسعى لـ«تركيع» أهالي الإقليم وإجبارهم على فتح مطمر في المنطقة. فيما الأحزاب السياسية، وخاصة «المستقبل» و«الإشتراكي»، تطالب بحل بيئي، كمراكز المعالجة ومعامل الفرز أمام الأهالي، حتى لا تتعرض للضغوطات، خاصة وأننا على أبواب انتخابات، لكنها، فعلياً، لا تتحرك للضغط على الدولة (والأحزاب هي الدولة) لاتخاذ قراراتها. في غضون ذلك، «ترتفع» الجبال قرب البحر، وتزايدت المكبات العشوائية والمطامر. فيما تكاد

تقرير

تدخل إلى الإقليم من باب البحر. فتستقبلك جبال النفايات. صارت لدى اللبنانيين «خبرة» في الموضوع. الرائحة تفتك كل من يشمها. والخطر يبعد من ذلك. الإقليم يختنق بالمكبات العشوائية

شيعاء الخطيب

تقول «الأسطورة اللبنانية» إن اللبناني يمكنه أن يتزلج في أعالي الجبال، وإذا أحب أن يسبح على الشاطئ فلن يستغرقه ذلك أكثر من نصف ساعة. «الأسطورة» هذه تشير إلى مدى قرب جبال البلد الصغير من سواحلها. لكن الواقع سبقها بأشواط. في الجية، وعلى بعد أقل من 100 متر من شركة الكهرباء، جبل النفايات بات يطل على أوتوستراد صيدا - بيروت وعلى البحر مباشرة. فيما، في سبلين، «نزّين» النفايات جنبات الطرق. والحال نفسها تنطبق على معظم المناطق في إقليم الخروب. نفايات في كل مكان. الكارثة تنسج. والدولة تلعب لعبة القرد الثلاثة: لا ترى ولا تسمع ولا تتدخل. وبقيّة القصة معروفة.

في 2015، ومع إقفال مطمر النفايات في الناعمة، سارعت الدولة والقوى السياسية إلى اقتراح إقامة مطمر في منطقة الإقليم لنفايات لبنان كله. عرض النائب وليد جنبلاط إقامة المطمر في منطقة سبلين، فاعترض الأهالي... «طنشت» الدولة التي قامت بحل أزمة بيروت وضواحيها من خلال فتح

متابعة

مف، رئيس بلدية شبعا بعهدت النيابة العامة المالية

رد من «الريس»

رداً على تقرير «ضجة حول أداء رئيس: استياء من «سنيورة شبعا»، المنشور في العدد 3293 يوم الاثنين 9 تشرين الأول 2017، أصدر رئيس بلدية شبعا ورئيس اتحاد بلديات العرقوب محمد صعب، بياناً أوضح فيه أنه «لا ينتمي إلى أي فريق أو تيار سياسي (...) وأنه على مسافة واحدة من الجميع»، لافتاً إلى أن عبارة «عدد من أهالي شبعا» الواردة في التقرير لا تعني إلا «سبعة أشخاص كحد أقصى من أصل 35 ألف مواطن و13 ألف ناخب».

وقال صعب إن «التهميل والأكاذيب الصادرة من بعض الشتامين لا يمكن أن تُغيّر الحقيقة الساطعة والأعمال الإنمائية المنفذة والجاري تنفيذها في شبعا ومنطقة العرقوب، عدا عن الأمن الاجتماعي والاستقرار الذي تنعم به المنطقة نتيجة السياسات الحكيمة المتبعة في البلدية (...)».

وأضاف: «إن المزاعم الواردة حول عمليات الهدر والتشكيك في الأموال المدفوعة لا تستند إلى الحقيقة أو إلى أي مستند صحيح. وعلى فرض صحة هذه المزاعم فإن الأصول القانونية تفرض اتباع الإجراءات المطلوبة من خلال مراجعة القضاء المختص أو سلطة الرقابة الإدارية المختصة».

في هذا الوقت، تُفيد المعطيات أن ثلاثة أعضاء من المجلس البلدي تقدموا باستقالاتهم من البلدية، على خلفية المستجدات الأخيرة المتعلقة بإثارة الشبهات حول آلية سير الأعمال في البلدية، ليرتفع عدد الأعضاء المستقيلين إلى خمسة أعضاء منذ تولي المجلس البلدي مهامه في أيار عام 2016.

مُستندات وسرقة أوراق رسمية، فيما رفع هاشم في المقابل دعوى قضائية لدى النيابة العامة المالية بجرم اختلاس المال العام. وعليه، يخضع حالياً صعب للتحقيق من قبل النيابة العامة المالية بناء على الدعوى المذكورة، إضافة إلى إخبار فرع المعلومات، بانتظار انتهاء التحقيقات.

المفارقة أن الشابين احتجزوا لدى الفرع من دون تحويل ملفيهما إلى النيابة العامة وفق ما تقتضيه الإجراءات القانونية، بحسب ما صرح وكيل الدفاع عن هاشم، هذا الأمر أثار استياء الأهالي الذين اعتبروا أن توقيف الشابين هو إجراء تعسفي واعتباطي يندرج ضمن «التأديب والانتقام الذي يُمارسه رئيس البلدية ضدّ الشبان المنتعشين من أداء البلدية، مُستغلاً علاقته بالمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان لاحتجاز المنتفضين ضدّه»، وفق ما أجمع عدد من الأهالي الذين تواصلوا مع «الأخبار». يستند هؤلاء في رأيهم هذا إلى كلام نقله أحد الشبان المحتجزين الذي قال إن مُدعي عام جبل لبنان وبإيعاز من اللواء عثمان طلب منه الاعتذار من صعب رسمياً عبر كتاب يوقعه ليوثق الاعتذار. في اتصال مع «الأخبار»، يقول أحد المحتجزين إن المحققين سألوا عن سبب «مهاجمة» رئيس البلدية وعن المُستندات التي يمتلكونها والتي تثبت اتهاماتهم. أحدهم، أجاب المحققين أن هناك نحو 20 قراراً رئاسياً، تُخالف القوانين وتثبت اتهامات الاختلاس، موجودة في خزينة البلدية. وعليه، تحزكت النيابة العامة المالية بناء على إخبار فرع المعلومات، يوم الخميس الماضي، وصادرت هذه القرارات بعد أن استدعت محاسب البلدية وتسلمت القرارات بحضور مخاتير البلدة. وكان رئيس البلدية قد رفع دعوى قضائية ضدّ هاشم بتهمة تزوير

هديك فرفور

لا تزال «المواجهة» مستمرة بين عدد من أهالي شبعا ورئيس بلديتها. فبعد اتهامات الفساد والاختلاس التي ساقها البعض بحق «الريس»، والتي أثارها «الأخبار» منذ أسابيع (راجع تقرير ضجة حول أداء رئيس البلدية: استياء من «سنيورة شبعا»)، استدعي ثمانية شبّان من شبعا في 13 من الشهر الجاري، إلى فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، على خلفية منشورات «فايسبوكية» تهاجم أداء رئيس البلدية محمد صعب، وتُثير شكوكاً حول الهدر والفساد الحاصل وفق ما يقول أحد أهالي الشبان الذين استدعوا لـ«الأخبار». أطلق سراح ستة شبّان فوراً بعد التحقيق معهم، فيما احتجز شابان لدى الفرع لمدة أربعة أيام هما خليل هاشم وهلال نبع، وأطلق سراحهما، الأسبوع الماضي.

تم احتجاز شابين لدى فرع المعلومات دون تحويل ملفيهما إلى النيابة العامة

القائم بينها (حجم الإدارة العامة الصغير نسبياً - 10 آلاف موظف - في حين أن حجم القوات المسلحة كبير - 110 آلاف عسكري - وكذلك الأمر بالنسبة إلى التعليم العام - 54 ألف أستاذ ومعلم). إعادة النظر في سياسة دعم تعرفرة الكهرباء التي تكثف الخزينة خسائر ضخمة من دون أن ينعكس ذلك على نوعية الخدمة المقدّمة، تصحيح النظام الضريبي وتحميل الأعباء الأكبر للقطاعات التي تحقق أرباحاً وعدم التفريط بالثروة النفطية والتعامل معها على أنها أصول لا إيرادات، وأنها من حق كل مواطن لبناني، بحيث تجمع في صندوق سيادي ليجرى توزيعها كما يجب والحصول على مردود منها، لا إنفاقها».

